IUGJIS
Vol 26, No 2, 2018, pp 200 - 219

ISSN 2410-5201

مجلة الجامعة للدراسات الإسلامية (عقيدة – تفسير – حديث)

تاريخ الإرسال (2017-07-09)، تاريخ قبول النشر (2017-08-07)

الغريب بزيادة لفظة في متن الحديث عند الإمام الترمذي دراسة تطبيقية على كتابه الجامع

أ. مريم عنان البرش [1]،*

أ.د. اسماعيل سعيد رضوان [1]

[1] قسم الحديث وعلومه، كلية أصول الين، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: memealgna@hotmail.com.

الملخص:

هذا البحث مستلاً من رسالة علمية بعنوان: (حسن صحيح غريب عند الترمذي -دراسة تطبيقية على كتابه الجامع)، قدمتها الباحثة لاستكمال الحصول على درجة الدكتوراه في الحديث الشريف وعلومه من الجامعة الإسلامية بغزة.

تناول هذا البحث أحد أنواع الحديث الغريب، والذي صنفه العلماء إلى أنواع عديدة منه غريب الإسناد، وغريب المتن، وهذا البحث يختص بنوع غريب المتن، وتحديداً الحديث الغريب بزيادة لفظة أو جملة في متنه، حيث يكون الحديث مشهوراً بمتن معين، لكن يأتي الحديث في أحد طرقه يحمل زيادة في لفظ الحديث، وهذه الزيادة قد يعتبرها العلماء زيادة ثقة، وقد تعتبر علة في المتن.

وقد خلصت الباحثة إلى أن الغريب بزيادة لفظة في متنه ينقسم إلى قسمين:

أ-إذا كانت اللفظة من زيادة أحد الثقات، فتعتبر هذه الزيادة من زيادات الثقات، وتكون مقبولة حيث أن العلماء قبلوا زيادة الثقة.

ب-إذا كانت اللفظة ضعيفة من راوي ضعيف، فلا تعتبر زيادة ثقة، إنما قد تكون علة في الحديث.

وتوصي الباحثة بضرورة البحث والتدقيق في الأحاديث التي فيها زيادة للتأكد من صحة الزيادة أو ضعفها.

كلمات مفتاحية: غريب، المتن، الترمذي، زيادة، لفظة.

Unfamiliar Hadith Bescause of Addition in Its Text" The hadeeth of al-Tirmidhi - Applied Study on his book, Al- Jami

Abstract

This research is based on a scientific Thesis, entilited: "Good, Authentic, unfamiliar According to al-Tirmidhi - Applied Study on his book, Al- Jami", submitted in fulfillment of the requirements for the Ph.d of Islamic Hadith and its sciences at the Islamic University of Gaza.

The research sheds a light on one kind of the unfamiliar hadiths that the scientists categorized into various kinds, including unfamiliar in its Isnad and unfamiliar in in its matn. This research throws a light on the unfamiliar in its matn, the unfamiliar hadith because of an addition of a word or a sentence in its text, in particular. While the hadith is popular in a specific matn; however, one of the hadith narrations comes with an addition in hadith text; this addition is considered either authentic or weak.

The most important results of the research\ a paper: Unfamiliar Hadith Because of Addition in Its Text is divided into two parts: A- If the word is the addition one of firm authority, this addition is considered it as increasing authentic . B- If the word is weak narrator is weak , it is not considered an increase in the trustworthy authority ;however, it may be a weak in the hadeeth.. The most

Keywords: Unfamiliar, Matn, al-Tirmidhi, a plus, The word.

المقدمة:

الحمدُ والمنةُ والفضلُ لله ربِّ العالمينَ أولاً وآخراً، ظاهراً وباطناً، فَهُوَ أهلُ الثناءِ والحمدِ، فقدْ أعطى وأجزلَ وباركَ وتَفَضَّلَ، أما بعد:

فإن الحديث الغريب أحد أنواع الحديث الذي قد يصنفه بعض العلماء ضمن الحديث الضعيف، وذلك لأن النفس تميل إلى تضعيف من لا يقويه غيره، لكن وصف الحديث بالغريب غير مُلزم بضعفه.

فقد يكون الحديث غريباً وصحيحاً في ذات الوقت.

رغم أن زيادةُ الطرق تزيد الحديث قوة، فإنَّ شرَّ العلم الغريبُ، وخيرَ العلمِ الظاهرُ الذي قد رواهُ الناس كما قال الإمام مالك[1].

واختارت الباحثة عنوان: (الغريب بزيادة لفظة في متن الحديث عند الإمام الترمذي دراسة تطبيقية على كتابه الجامع) ليكون موضوع البحث المختصر المستل من الرسالة العلمية التي قدمتها الباحثة للحصول على درجة الدكتوراه في الحديث الشريف والتي بعنوان: حسن صحيح غريب عند الترمذي- دراسة تطبيقية على جامع الترمذي-.

أولاً: أهمية البحث، ودوافع اختياره:

تَرجِعُ أهميةُ الموضوعِ إلى عدةِ أسباب، أذكر منها:

1- يمسُّ قضيةً مهمةً في علومِ الحديثِ، وهي قضية الحديث الغريب.

2- البحث أصيل في مجال علم العلل، ويفتح أفقاً لدراسة أنواع الغريب الأخرى باستفاضة.

ثانياً: أهداف البحث:

1- التعرف على اللفظة الغريبة في متن الحديث، وإبراز سبب غرابتها.

2- استنتاج مفهوم الحديث الغريب لأجل زيادة لفظة في متنه.

ثالثاً: منهج البحث، وطبيعة عمل الباحثة فيه:

اعتمدت الباحثة المنهج الاستقرائي في انتقاء خمسة من الأحاديث الغريبة بزيادة لفظة في متنها في جامع الترمذي، مع الاستعانة بالمنهج التحليلي.

وقد استخدمت الباحثة عدة مناهج حسب الحاجة وهي:

- **المنهج في إيراد الأحاديث:** اختيار عينة الأحاديث التي حكم عليها الإمام الترمذي بقوله (حسن صحيح غريب)، وعددها خمسة أحاديث، وهي من نوع الغريب بزيادة لفظة في متنه، وترتيبها حسب ورودها في جامعه.
- **المنهج في تخريج الأحاديث:** تخريج الأحاديث من كتب الأصول بحسب الحاجة.
- **المنهج في الحكم على الأسانيد:** تصدير الترجمة للراوي بقول ابن حجر فيه؛ لأنه من أهل الاستقراء، ثم آراء العلماء، ودراسة العلة في الإسناد إن وجدت ثم اتباع القواعد العلمية في الحكم على الأسانيد.

(1) انظر: القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك (ج2/ 60).

- **المنهج في التوثيق:** تشير الباحثة إلى المرجع باختصار مع بيان رقم الجزء والصفحة، ثم توثق توثيقاً كاملاً في قائمة المراجع والمصادر.

رابعاً: الدراسات السابقة:

لم تعثر الباحثة على دراسة مستقلة للحديث عن الحديث الغريب متناً، او الحديث بزيادة لفظة في متنه، لكنها وجدت عددا من الدراسات والأبحاث المشابهة في المضمون، مثل: مصطلح حسن غريب عند الترمذي دراسة استقرائية د. أسامه نمر عبد الكريم عبد القادر، رسالة ماجستير من كلية الشريعة في الجامعة الأردنية 1995.

خامساً: خطة البحث:

المقدمة:

المبحث الأول: تعريف الحديث الغريب.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية لخمسة أحاديث من جامع الترمذي.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: تعريف الحديث الغريب.

المطلب الأول: تعريفُ الحديثِ لغةً:

يقولُ ابنُ فارسٍ في مادة (حدث): "الحاء والدال والثاء أصلٌ واحد، وهو كونُ الشيء لم يكُنْ، يُقالُ: حدثَ أمرٌ بَعْد أن لم يكُن، والرجُل الحَدَثُ: الطريُّ السّن. والحديثُ مِنْ هذا؛ لأنّه كلامٌ يحْدُثُ منه الشيءُ بعدَ الشيء"(1).

والحديثُ ضِد القديم، قَالَ صاحبُ القاموسِ: "الحَديثُ: الجديدُ والخَبَرُ"(2).

قالت الباحثة: والحديث الكلام يخرج من الجوف.

الحديثُ اصطلاحاً:

عِلمُ الحديثِ حدُّه أنه: علمٌ يشتملُ على نقل ما أضيف إلى النبي –ﷺ– من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة(3).

المطلب الثاني: تعريف الغريب لغة واصطلاحاً.

الغريب لغة:

قال ابن فارس: (غَرَبَ) الْغَيْنُ وَالرَّاءُ وَالْبَاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ، وَكَلِمة غَيْرُ مُنْقَاسَةٍ لَكِنَّهَا مُتَجَانِسَةٌ، والْغُرْبَةُ: الْبُعْدُ عَنِ الْوَطَنِ، يُقَالُ: غَرَبَتِ الدَّارُ"(4).

الغريب اصطلاحاً:

تنوعت عبارات العلماء في تعريف الحديث الغريب اصطلاحاً، وقد عرّفه الدكتور حمزة المليباري تعريفاً شاملاً، فقال: "إن الغريب عند أهل الحديث يطلق بمعان:

أحدها: أن يكون الحديث لا يروى إلا من وجه واحد، وقد يكون إسناده مشهوراً وقد يكون غريباً، وقد تكون الغرابة مطلقة وقد تكون نسبية.

الثاني: أن يكون الإسناد لا يعرف إلا برواية حديث واحد، وقد يكون الحديث مشهوراً وقد يكون غريباً، لكن الإسناد غريب غير مرفوع"(5).

المطلب الثالث: تعريف العلماء للحديث الغريب:

الحديث الغريب أو الحديث الفرد كما يطلق عليه بعض العلماء الذين اعتبروا الغريب والفرد بمعنى واحد، حيث قال ابن حجر: "الغَريبُ والفَرْدُ مترادفان لغةً واصطلاحاً، إلا أن أهلَ الاصطِلاحِ غايَروا بينَهُما من حيثُ كثرةُ الاستِعمالِ وقِلَّته،

(1) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (ج2/ 36).

(2) الفيروزأبادي، القاموس المحيط (ج1/163).

(3) حمزة المليباري، عُلوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد (ص8)، وانظر أيضاً: عليّ بن سلطان المعروف بملا على القاري، شرح نخبة الفكر(ج1/156).

(4) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (420/4).

(5) حمزة المليباري، نظرات جديدة في علم الحديث (ص247).

فالفردُ أَكْثَرُ ما يُطْلقونه على الفَرْدِ المُطْلَق، والغَريبُ أَكثرُ ما يُطْلقونه عَلى الفَرْدِ النِّسْبيِّ، وهذا مِن حيثُ إِطلاقُ الاسمِ عليهِما، وأما مِن حيثُ استعمالِهم الفعل المشتق فلا يُفَرِّقون، فَيقولونَ في المُطْلَق والنِّسْبيِّ تفرَّد بِهِ فُلانٌ، أو أغرب به فلان"[1].

قال ابن الصلاح: "الحديث الذي يتفرد به بعض الرواة يوصف بالغريب"[2].

وعرفه حمزة المليباري أيضاً بأنه: "يراد بالتفرد أن يروي شخص من الرواة حديثاً، دون أن يشاركه الآخرون، وهو ما يقول فيه المحدثون النقاد: (حديث غريب)، أو (تفرّد به فلان) أو (هذا حديث لا يعرف إلاَّ من هذا الوجه)، أو (لا نعلمه يروي عن فلان إلا من حديث فلان)، أو نحو ذلك، وما يمكن استخلاصه من نصوصهم أن التفرد على نوعين: تفرد مطلق وتفرد نسبي، غير أنهم كثيراً ما يطلقونه على حديث ولا يفرقون بينهما، وهذا ما يجعل المبتدئين يفهمون منه خلاف مقصودهم"[3].

قال الإمام الترمذي في تعريف الحديث الغريب: "وَمَا ذكرنَا فِي هَذَا الْكتاب (حَدِيث غَرِيب) فَإِن أهل الحَدِيث يستغربون الحَدِيث لمعان رب حَدِيث يكون غَرِيبا لَا يرْوى إِلَّا من وَجه وَاحِد"[4]،

وأضاف: "وَرب حَدِيث إِنَّمَا يستغرب لزِيَادَة تكون فِي الحَدِيث وَإِنَّمَا تصح إِذا كَانَت الزِّيَادَة مِمَّن يعْتَمد على حفظه"[5].

وزاد على ذلك: "وَرب حَدِيث يرْوى من أوجه كَثِيرَة وَإِنَّمَا يستغرب لحال الْإِسْنَاد"[6].

وبهذا يكون الترمذي قد عرّف الحديث الغريب، وقسّمه إلى ثلاثةِ أنواع:

1- غريب لا يروى إلا من وجه واحد.

ويجدر هنا التنويه بأن مصطلح (غريب لا نعرفه إلا من حديث فلان) مثل مصطلح (لا نعرفه إلا من حديث فلان) مثل مصطلح (غريب) لأن الترمذي حكم على حديث واحد بالمصطلحين ذاتهما.

كذلك فإن الغرابة ليست دائما مدعاة لضعف السند، إنما قد تكون وصف لحال حديث، فقد يصح الحديث، بل ويكون في الصحيحين ويصفه الترمذي بالغرابة.

2- غريب لزيادة في الحديث:

وصورة هذه الغرابة كما ذكرها ابن رجب: "أن يروي جماعة حديثاً واحداً بإسناد واحد، ومتن واحد فيزيد بعض الرواة فيه زيادة، لم يذكرها بقية الرواة"[7].

(1) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر(ص66).
(2) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح (ص270).
(3) حمزة المليباري، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها (ص62).
(4) الترمذي، العلل الصغير (ص758).
(5) المرجع السابق (ص 758).
(6) المرجع السابق (ص 758).
(7) ابن رجب، شرح علل الترمذي (2/ 635).

وأما الزيادة في المتون وألفاظ الحديث فكان أكثر الناس عناية بهذه الزيادات أبو داود –رحمه الله– في كتابه السنن، بالإضافة إلى أبي بكر النيسابوري، وابن عدي الجرجاني[1].

3- غريب بسبب حال إسناده:

ويكون مثلاً حديثاً غريباً من حديث صحابي، لكنه مشهور من حديث صحابة آخرين، أو معروف من طريق صحابي واحد من طريق، غريبٌ عن نفس الصحابي من طريق آخر.

ثم إنَّ الترمذي إذا قال: (غريب) فقط، ولم يقرنه بصحة أو حسن، فإنه يعني به تضعيف ذلك الحديث ولا شك أن الغرابة في جميع الأحوال، وبجميع إطلاقاتها أدل على الضعف منها على القوة كما أنَّ اشتهار الحديث أقرب إلى صحَّته.

وقد شرح ابن سيد الناس[2] أنواع الحديث الغريب عند الترمذي، وقال عن الغريب بزيادة لفظة في متنه: "غريب في بعض المتن"[3].

قال ابن صلاح: "الحديث الذي يتفرد به بعض الرواة يوصف بالغريب، وكذلك الحديث الذي يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره: إما في متنه، وإما في إسناده، وليس كل ما يعد من أنواع الأفراد معدوداً من أنواع الغريب"[4].

ولمعرفة التفرد في الحديث والكشف عنه يقوم نقاد الحديث بعملية تسمى الاعتبار وهي: "عبارة عن المقارنة بين الروايات كي يتبين هل الراوي تفرد بروايته أم شاركه فيها غيره، وهذا في كل طبقة من طبقات الإسناد، وهي كما رأيت عَمَلية عِلمية دقيقة"[5].

قال الإمام ابن الصلاح: "إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه: فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره، فينظر في هذا الراوي ولم يقدح الانفراد فيه، وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه، لذلك الذي انفرد به كان انفراده خارماً له مزحزحاً عن حيز الصحيح ، ثم هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال، فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده استحسن حديثه ذلك، ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف، وإن كان بعيداً من ذلك رددنا ما انفرد ، وكان من قبيل الشاذ المنكر"[6].

قال المليباري: "فإذا أعلَّ النقاد حديثاً على اختلاف عصورهم مستدلين عليه بالتفرد، فعلينا –نحن الباحثين– أن نتأمل في تعليلهم جيداً كي نتمكن من معرفة أسراره، ولا يليق بنا أن نتعقبهم ونقول: كلا إنه ثقة لا يضر تفرده"[7].

---

(1) انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي (ج639/2).

(2) هُوَ فتح الدّين مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بنِ أَحْمَدَ، أبو الفتح اليعمري. (الذهبي، سير أعلام النبلاء ج350/17).

(3) السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (ج4/ 13).

(4) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح (ص270).

(5) حمزة المليباري، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها(ص63).

(6) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح (ص46).

(7) حمزة المليباري، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها(ص69).

قالت الباحثة: وبعد الدراسة التطبيقية لمائتين وستين حديثاً في جامع الترمذي قد وصفها بأنها (حسن صحيح غريب)، وبعد محاولة استيضاح وتحليل لسبب الغرابة في الحديث والذي كان الإمام الترمذي أحياناً يوضحه، خرجت الباحثة ببعض النتائج، منها أن الترمذي قد يعتبر الحديث غريباً لأجل متنه. ومن هذه الغرابة أنه غريب من أجل زيادة لفظة في متنه.

ولا يلزم أن يكون الحديث غريباً لأجل متنه بسبب زيادة أو نقص، فقد يكون الحديث معلول المتن على الأنواع التي ذكرها د. همام سعيد في شرحه لعلل الترمذي، حيث قال:

"ويمكننا أن نرجع علل المتون إلى الأنواع التالية:

الأول: ما كانت علته إحالة المعني كلياً أو جزئياً.

الثاني: ما كانت علته تحريفاً في لفظ من ألفاظه.

الثالث: ما كانت علته مخالفة الراوي الذي رواه لمقتضاه.

الرابع: ما كانت علته إدراج كلام آخر فيه، ليس منه.

الخامس: ما كانت علته أنه لا يشبه كلام النبوة"[1].

وستعرض الباحثة فيما يلى لنموذج من هذه الأحاديث، وهي ثلاثة أحاديث كانت غريبة –لأجل الزيادة في المتن– لدراستها دراسة مستفيضة.

(1) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (ج1/156).

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية.

دراسة لخمسة أحاديثٍ كنموذج للحديث الغريب بزيادة لفظة في متنه في جامع الترمذي.

الحديث الأول:

قال الإمام الترمذي –رحمه الله–: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ العَقَدِيُّ، قال: عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ، قال: عَنْ أَبِي حَازِمٍ، قال: عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ النَّبِيِّ –ﷺ– قَالَ: "**إِنَّ فِي الجَنَّةِ لَبَابًا يُدْعَى الرَّيَّانَ، يُدْعَى لَهُ الصَّائِمُونَ، فَمَنْ كَانَ مِنَ الصَّائِمِينَ دَخَلَهُ، وَمَنْ دَخَلَهُ لَمْ يَظْمأْ أَبَدًا**"[1].

هَذَا حَدِيثٌ **حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ**[2].

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه من طريق ابن أبي فديك تابع أبا عامر العقدي في الرواية عن هشام بن سعد وفيه جملة الظمأ، ونص الحديث: أَنَّ النَّبِيَّ –ﷺ– قَالَ: "إِنَّ فِي الْجَنَّةِ بَابًا يُقَالُ لَهُ الرَّيَّانُ، يُدْعَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُقَالُ: أَيْنَ الصَّائِمُونَ؟ فَمَنْ كَانَ مِنَ الصَّائِمِينَ دَخَلَهُ، وَمَنْ دَخَلَهُ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا"[3].

وأخرجه النسائي[4] وأبو خزيمة[5] كلاهما من طريق سعيد بن عبد الرحمن تابع هشاماً بن سعد في روايته عن أبي حازم به وفي روايتهما الجملة بلفظ: (مَنْ دَخَلَ شَرِبَ وَمَنْ شَرِبَ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا).

وأخرجه البخاري[6] ومسلم[7] كلاهما من طريق سليمان بن بلال.

وأخرجه البخاري من طريق محمد بن مطرف[8].

كلاهما: (سليمان ومحمد) تابعا هشاماً بن سعد في روايته عن أبي حازم بنحوه بدون جملة الظمأ.

رجال الإسناد:

رجال إسناده ثقات، سوى:

***هِشام بْن سَعد، المَدَنِيُّ، مَولَى آل أَبي لَهَب، القُرَشِيُّ** قال عنه ابن حجر: "صدوق له أوهام رمي بالتشيع"[9].

---

(1) [الترمذي: سنن الترمذي، الصوم/ ما جاء في فضل الصوم، 128/3: رقم الحديث765].

(2) [المرجع السابق، 128/3: رقم الحديث765].

(3) [ابن ماجه: سنن ابن ماجه، الصيام/ ما جاء في فضل الصيام، 525/1 رقم الحديث1640].

(4) [النسائي: سنن النسائي، الصيام/ الاختلاف على محمد بن أبي يعقوب، 137/3: رقم الحديث2556].

(5) [ابن خزيمة: صحيح ابن خزيمة، الصوم/ باب الجنة الذي يخص بدخوله الصوام، 199/3: رقم الحديث1902].

(6) [البخاري: صحيح البخاري، الصيام/ الريان للصائمين، 25/3: رقم الحديث1926].

(7) [مسلم بن الحجاج: صحيح مسلم، الصيام/ فضل الصيام 808/2 : رقم الحديث1152].

(8) [البخاري: صحيح البخاري، الصيام/ صفة أبواب الجنة، 119/4: رقم الحديث3257].

(9) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص572).

قال عنه ابن سعد: " كان كثير الحديث يستضعف"[1].

وقال ابن المديني: "هُوَ صَالح وَلم يكن بِالْقَوِيّ"[2]، وقال ابن معين: " ليس هو بذاك القوى"[3]. وقال مرة: "هو صالح ليس بمتروك الحديث"[4].

وقال أحمد بن حنبل وذكر له هشام بن سعد فلم يرضه، وقال: "ليس بمحكم الحديث"(5).

وكان يقول: "لم يكن هشام ابن سعد بالحافظ".

وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به"[6]، وأبو زرعة: "شيخ محله الصدق"[7].

وضعّفه النسائي[8]، وقال العجلي: "جَائِز الحَدِيث وَهُوَ حسن الحَدِيث"[9].

وقال ابن حبان: "كَانَ مِمَّن يقلب الْأَسَانِيد وَهُوَ لَا يفهم ويسند الْمَوْقُوفَات من حَيْثُ لَا يعلم، فَلَمَّا كثر مُخَالفَته الْأَثْبَات فِيمَا يروي عَن الثِّقَات بَطل الِاحْتِجَاج بِهِ وَإِن اعْتبر بِمَا وَافق الثِّقَات من حَدِيثه فَلَا ضير"[10].

وقال الذهبي: "حسن الحديث"[11].

قالت الباحثة: هو صدوق إن شاء الله، وحديثه حسن، وقد تابعه محمد بن مطرف وآخرون في هذا الحديث، ومحمد بن مطرف ثقة[12].

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح لغيره، وهو غريب لزيادة جملة الظمأ في متنه.

تعليق الباحثة:

يتضح من تخريج الحديث أن الأئمة ابن ماجه والنسائي وابن خزيمة، وافقوا الترمذي على زيادة جملة الظمأ في الحديث **(وَمَنْ دَخَلَهُ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا)** لكن الإمامان البخاري ومسلم لم يقبلا بهذه الزيادة في الحديث، ويظهر هذا جلياً في التخريج حيث أخرجه البخاري[13]، ومسلم[1] بدون ذكر هذه الجملة.

---

(1) ابن سعد، الطبقات الكبير (5/ 470).
(2) ابن المديني، سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص 102).
(3) ابن معين، تاريخ ابن معين –رواية الدوري– (1/ 70).
(4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (9/ 61).
(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (9/ 61).
(6) المرجع السابق (9/ 61).
(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (9/ 61).
(8) النسائي، الضعفاء والمتروكون (104/1).
(9) العجلي، الثقات (2/ 328).
(10) ابن حبان، المجروحين (3/ 89).
(11) الذهبي، الكاشف (2/ 336).
(12) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص507).
(13) [البخاري: صحيح البخاري، الصيام/ الريان للصائمين، 25/3: رقم الحديث1926].

الحديث الثاني:

قال الإمام الترمذي–رحمه الله–: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي كَعْبُ بْنُ عَلْقَمَةَ، عَنْ أَبِي الخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ –ﷺ–: "**كَفَّارَةُ النَّذْرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ كَفَّارَةُ يَمِينٍ**"[2].

هَذَا حَدِيثٌ **حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ**[3].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام أبو داود عن هَارُون بْنِ عَبَّادٍ الْأَزْدِيُّ[4]، والإمام أحمد[5].

كلاهما (أحمد وهارون بن عباد) تابعا أحمد بن منيع في روايته عن أبي بكر بن عياش بمثله.

وأخرجه الإمام مسلم[6]، والإمام أبو داود[7]، والإمام أحمد[8]، ثلاثتهم من طرق عن عبد الرحمن بن شماسة تابع كعب بن علقمة في روايته عن أبي الخير وهو (مرثد بن عبد الله) به بنحوه.

وأخرجه الإمام النسائي من طريق عبد الرحمن بْنِ شِمَاسَة تابع أبا الخير في الرواية عن عقبة بن عامر بنحوه[9].

جميعهم رَوَوه بدون زيادة جملة (إِذَا لَمْ يُسَمَّ).

رجال الإسناد:

هذا الإسناد رجاله ثقات، سوى:

* **أَبُو بكرِ بنُ عياشِ بنِ سالمٍ الأسدي الكوفي المقرىء، الحنَّاط مشهور بكنيتهِ والأصح أنها اسمه**، قال عنه ابن حجر: "ثقةٌ، عابدٌ، إلا أنهُ لما كَبر سَاءَ حفظهُ وكتابهُ صحيحٌ"[10].

قال عنه ابن سعد: " وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ ثِقَةً صَدُوقًا عَارِفًا بِالْحَدِيثِ وَالْعِلْمِ إِلَّا أَنَّهُ كَثِيرُ الْغَلَطِ"[11].

ونقل العلماء عن البخاري أنه قال: "أبو بكر بن عياش اختلط بأخرة"[12].

---

(1) [مسلم بن الحجاج: صحيح مسلم، الصيام/ فضل الصيام 808/2 : رقم الحديث1152].

(2) [الترمذي سنن الترمذي، كفارة النذر إذا لم يسم، 3/ 158: رقم الحديث1528].

(3) [المرجع السابق، 3/ 158: رقم الحديث1528].

(4) [أبو داود: سنن أبي داود، الأيمان والنذور/من نذر نذراً لم يسمه، 241/3: رقم الحديث3323].

(5) [أحمد بن حنبل: المسند، 535/28: رقم الحديث17301].

(6) [مسلم بن الحجاج: صحيح مسلم، النذر/كفارة النذر، 1265/3: رقم الحديث1645].

(7) [أبو داود: سنن أبي داود، الأيمان والنذور/من نذر نذراً لم يسمه، 241/3: رقم الحديث3324].

(8) [أحمد بن حنبل: المسند، 562/28: 17325].

(9) [النسائي: سنن النسائي، النذور/ كفارة النذر، 458/4: رقم الحديث4755].

(10) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص624).

(11) ابن سعد، الطبقات الكبرى (6/ 386).

(12) سبط ابن العجمي، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص382).

لكن يبدو أنه لم يفحش في اختلاطه فقد ذكره ابنُ حبان في كتاب الثقات، وقال: "وكَانَ يَحْيَى الْقَطَّان وَعلي بْن الْمَدِينِيّ يسيئان الرَّأْي فِيهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لما كبر سنه سَاءَ حفظه، فَكَانَ يهم إِذا روى"[1].

وأضاف ابن حبان أيضاً: "وَالْخَطَأ وَالوهم شَيْئَانِ لَا يَنْفَكّ عَنْهُمَا الْبشر؛ فَلَو كثر خطؤه حَتَّى كَانَ الْغَالِب على صَوَابه، لَا يسْتَحق مجانبة رواياته، فَأَما عِنْد الْوَهم يهم أَو الْخَطَأ يخطىء، لَا يسْتَحق ترك حَدِيثه بعد تقدم عَدَالَته، وَصِحَّة سَمَاعه"[2].

وقال عنه العجلي: "كوفى ثِقَة"[3].

وقال ابن عدي بعد أن ذكر عدداً من رواياته: "وهو في رواياته عن كل من روى عندي لا بأس به وذاك أني لم أجد له حديثاً منكراً إذا روى عنه ثقة، إلا أن يروي عنه ضعيف"[4].

وقال الذهبي: "صدوقٌ ثبتٌ في القراءة، لكنه في الحديث يغلط ويهم"[5]، وقال: "ساء حِفظه قليلاً، ولم يختلط"[6].

قالت الباحثة: هو ثقة تغير بأخره.

***مُحَمَّدٌ، مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ وهو محمد بن يزيد ابن أبي زياد الثقفي**، قال عنه ابن حجر: "مجهول الحال"[7].

ذكره البخاري في تاريخه وقال أنه روى حديث مرسل لم يصح[8].

وقال حين سأله عنه الترمذي: "هو مقارب الحديث"[9]، قال أَبُو حاتم: "مجهول"[10].

قال عنه الذهبي: "وَقَدْ صَحَّحَ لَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَتَوَقَّفَ فِيهِ غَيْرُهُ"[11].

قالت الباحثة: هو مجهول الحال، ولم يتابع متابعة تامة، وله متابعة ناقصة.

***كَعْبٌ بْنُ عَلْقَمَةَ بْنِ كَعْبِ بْنِ عَدِيٍّ التَّنُوخِيُّ الْمِصْرِيُّ، أَبُو عَبْدِ الْحَمِيد**، قال عنه ابن حجر: "صدوق"[12]

ذكره ابن حبان في الثقات[13]، قال عنه صلاح الدين الصفدي: "كَانَ أحد الثِّقَات الْعلمَاء"[14].

قالت الباحثة: هو ثقة إن شاء الله.

---

(1) ابن حبان، الثقات (669/7).
(2) ابن حبان، الثقات (669/7).
(3) العجلي، معرفة الثقات (2/ 388).
(4) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (29/4).
(5) الذهبي، ميزان الاعتدال (499/4).
(6) الذهبي، تاريخ الإسلام (496/13).
(7) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص513).
(8) البخاري، التاريخ الكبير (260/1).
(9) الترمذي، العلل الكبير (ص393).
(10) المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (27/ 18).
(11) الذهبي، تاريخ الإسلام (977/3).
(12) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص461).
(13) ابن حبان، الثقات (355/7).
(14) صلاح الدين خليل، الوافي بالوفيات (24/ 264).

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، وهو غريب لزيادة (إذا لم يسمَّ) في متنه، وهي زيادة ضعيفة انفرد بها محمد بن يزيد مولى المغيرة.

تعليق الباحثة:

انفرد محمد بن يزيد مولى المغيرة بهذه الزيادة، وهو مجهول الحال كما قال ابن حجر، لا يُقبل تفرده بهذه الزيادة، فإن الراوي الذي زاد في الحديث –ولو كان ثقة ولا يعتمد على حديث– فإنه لا تقبل زيادته، فكيف به وهو مجهول الحال!!.

الحديث الثالث:

قال الإمام الترمذي –رحمه الله–: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ: "**أَنَّ النَّبِيَّ –ﷺ– كَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ، فَنَظَرَ إِلَى جُدْرَانِ الْمَدِينَةِ، أَوْضَعَ رَاحِلَتَهُ، وَإِنْ كَانَ عَلَى دَابَّةٍ حَرَّكَهَا مِنْ حُبِّهَا**[1]"[2].

هَذَا حَدِيثٌ **حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ**[3].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام النسائي عن عَلِيِّ بْن حُجْرٍ به بمثله[4].

وأخرجه الإمام البخاري عن قتيبة بن سعيد[5]، والإمام أحمد عن سليمان[6].

كلاهما: (قتيبة، وسليمان) تابعا علياً بن حجر في روايته عن إسماعيل بن جعفر به بمثله.

وأخرجه الإمام البخاري من طريق محمد بن جعفر[7]، والبخاري أيضاً[8] والإمام أحمد كلاهما من طريق الحارث بن عمير[9].

عمير[9].

كلاهما: (محمد، والحارث) تابعا إسماعيل بن جعفر في الرواية عن حميد به بنحوه.

رجال الإسناد:

رجال إسناده ثقات، وقد صرّح حميد بالسماع عن أنس في رواية البخاري السابقة في التخريج[10].

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح، وهو غريب لزيادة لفظ: (حَرَّكَهَا مِنْ حُبِّهَا) في هذا المتن دون غيره.

---

(1) أي: حثها على الإسراع لجهة المدينة والدخول إليها لكثرة حبه لها.

(2) [الترمذي: سنن الترمذي، الدعوات/ ما يقول إذا رجع من السفر، 5/ 376: رقم الحديث3441].

(3) [المرجع السابق، 5/ 376: رقم الحديث3441].

(4) [النسائي: صحيح النسائي، الحج/ الإيضاع عند الإشراف، 246/4: رقم الحديث4234].

(5) [البخاري: صحيح البخاري، فضائل المدينة/ المدينة تنفي الخبث، 23/3: رقم الحديث1886].

(6) [أحمد بن حنبل: المسند، 71/20: رقم الحديث12619].

(7) [البخاري: صحيح البخاري، العمرة/ من أسرع ناقته إذا بلغ المدينة، 7/3: رقم الحديث1802].

(8) [البخاري: صحيح البخاري، العمرة/ من أسرع ناقته إذا بلغ المدينة، 7/3: رقم الحديث1802].

(9) [أحمد بن حنبل: المسند، 73/20: رقم الحديث12622].

(10) [البخاري: صحيح البخاري، العمرة/ من أسرع ناقته إذا بلغ المدينة، 7/3: رقم الحديث1802].

فقد قال بدر الدين العيني: "وَهَذَا التَّعْلِيق وَصلهُ الإِمَام أَحْمد، وروى هَذِه اللَّفْظَة أَيْضا التِّرْمِذِيّ"[1].

تعليق الباحثة:

نبّه البخاري إلى أن هذه الجملة زيادة على الحديث فقال: "زَادَ الحَارِثُ بنُ عُمَيْرٍ عنْ حُمَيْدٍ حَرَّكَهَا مِنْ حُبِّهَا"[2]، وقد قَبل البخاري هذه الزيادة في الحديث وأوردها لأن راويها ثقة.

وقال ابن حجر أيضاً: "زيادة الحارث بن عمير عن حميد (حركها من حبها) وصلها أحمد بن حنبل[3] وأبو بكر بن أبي شيبة[4] شيبة[4] في مسنديهما"[5].

فهي غريبة في المتن، لكن بعض العلماء وصلوها، فإذا زاد حافظ مما يعتمد على حفظه قُبل ذلك عنه.

الحديث الرابع:

قال الإمام الترمذي –رحمه الله–: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ –ﷺ–: "**إِنَّ الإِسْلاَمَ بَدَأَ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ**"[6].

وَفِي البَابِ عَنْ سَعْدٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَجَابِرٍ، وَأَنَسٍ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو.

هَذَا حَدِيثٌ **حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ** مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ، إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، وَأَبُو الأَحْوَصِ اسْمُهُ: عَوْفُ بْنُ مَالِكِ بْنِ نَضْلَةَ الجُشَمِيُّ. تَفَرَّدَ بِهِ حَفْصٌ[7].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام البزار عن أبي كريب (محمد بن العلاء) به بمثله[8].

أخرجه الإمام أحمد عن ابن أبي شيبة[9]، والإمام ابن ماجه عن سفيان بن وكيع[10]، والإمام الدارمي عن زكريا بن عدي[11]، والبزار عن إبراهيم بن يوسف[12].

---

(1) العيني، عمدة القاري (ج135/10).

(2) [البخاري: صحيح البخاري، العمرة/ من أسرع ناقته إذا بلغ المدينة، 7/3: رقم الحديث1802].

(3) [أحمد بن حنبل: المسند، 71/20: رقم الحديث12619].

(4) ذكر ذلك ابن حجر أيضاً في تغليق التعليق فقال: "ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده عن خالد بن مخلد عن الحارث ابن عمير ومحمد بن جعفر جعفر كلاهما عن حميد به"، تغليق التعليق (ج3/ 121)، لكن الباحثة لم تجده في المسند.

(5) ابن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري (ص38).

(6) [الترمذي: سنن الترمذي، الايمان/ ما جاء في أن الإسلام بدأ غريباً، 4/ 314: رقم الحديث2629].

(7) [الترمذي: سنن الترمذي، الايمان/ ما جاء في أن الإسلام بدأ غريباً، 4/ 314: رقم الحديث2629].

(8) [البزار: مسند البزار، 433/5: رقم الحديث2069].

(9) [أحمد بن حنبل: المسند، 325/6: رقم الحديث3784].

(10) [ابن ماجه: سنن ابن ماجه، الفتن/ بدأ الإسلام غريباً، 1320/2: رقم الحديث3988].

(11) [الدارمي: سنن الدارمي، الرقاق/ إن الإسلام بدأ غريباً، 1813/3: رقم الحديث2797].

(12) [البزار: مسند البزار، 433/5: رقم الحديث2069].

أربعتهم: (ابن أبي شيبة، وسفيان، وزكريا، وإبراهيم) تابعوا أبا كريب في الرواية عن حفص بن غياث به بمثله مع زيادة جملة في الحديث: (قِيلَ: وَمَنِ الْغُرَبَاءُ؟ قَالَ: النُّزَّاعُ[1] مِنَ الْقَبَائِلِ).

رجال الإسناد:

***حفص بن غياث بن طلق بن معاوية**، قال عنه ابن حجر: "ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر"[2].

اجمع العلماء على أن حفص بن غياث ثقة قبل أن يختلط.

قال أبو داود: "كان حفص بآخره دخله نسيان، وكان يحفظ"[3].

لكن العلماء قد أنكروا عليه بعض حديثه.

وذكره ابن حجر في الطبقة الأولى من المدلسين[4].

قالت الباحثة: أنكر العلماء عليه بعض حديثه وهذا الحديث ليس منها، فهو أوثق أصحاب الأعمش، قال ابن المديني: "كان يحيى بن سعيد القطان يقول: حفص أوثق أصحاب الأعمش، قال: فكنت أنكر ذلك، فلمّا قدمتُ الكوفة بأخرة أخرج إليَّ ابنه عمر كتاب أبيه عن الأعمش فجعلت أترحم على القطان"[5].

* **عمرٌو بنُ عبدِ الله بن عبيد، أبو إِسْحَاقَ السَبِيعي**، قال عنه ابن حجر: "ثقةٌ، مكثرٌ، عابدٌ، اختلط بأخرة"[6]، وأنكر الذهبي اختلاطه فقال: "شاخ ونسي ولم يختلط"[7].

وقد ذكرَهُ ابنُ حجرٍ في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين[8]، ولم يصرّح بالسماع.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف.

تعليق الباحثة: وهذا الحديث غريب من حديث حفص بن غياث عن الأعمش، والحديث له شواهد كثيرة، (جميعاً) بدون زيادة جملة (النُّزَّاعُ مِنَ الْقَبَائِلِ)، أما روايات الحديث من حديث ابن مسعود ففيها جميعاً هذه الجملة سوى هذه الرواية للترمذي، والتي وصفها بالغرابة.

(1) النزاع: جَمْعُ نَازِعٍ ونَزِيعٍ، وَهُوَ الْغَرِيبُ الَّذِي نَزَعَ عَنْ أَهْلِهِ وَعَشِيرَتِهِ، أَيْ بَعُدَ وَغَابَ، وقِيلَ: لِأَنَّهُ يَنْزِعُ إِلَى وَطَنِهِ: أَيْ يَنْجَذِب ويَمِيل، وَالْمُرَادُ الْأَوَّلُ، أَيْ طوبَى لِلْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ هَجَرُوا أوطانَهم في اللَّه -ﷻ-. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (ج41/5).

(2) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص173).

(3) أبو داود، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص206).

(4) ابن حجر، طبقات المدلسين (ص20).

(5) ابن الكيال، الكواكب النيرات (ص 459).

(6) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص423).

(7) الذهبي، ميزان الاعتدال (ج270/3).

(8) انظر: ابن حجر، طبقات المدلسين (ص42).

قَالَ الإمام أحمد: "هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ"[1]، وقال مرة: "أخطأ فيه الأعمش"[2].

وقال البزار: "وَهَذَا الْحَدِيثُ لا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مُسْنَدًا إِلا الأَعْمَشُ، وَرَوَاهُ عَنِ الأَعْمَشِ، أَبُو خَالِدٍ، وَيُوسُفُ بْنُ خَالِدٍ، وَغَيْرُهُمَا"[3].

الحديث الخامس:

قال الإمام الترمذي –رحمه الله–: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الحَنَفِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمٌ أَبُو النَّضْرِ، قال: عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، قال: عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الجُهَنِيِّ: أَنَّ رَسُولَ الله –ﷺ– سُئِلَ عَنِ اللُّقَطَةِ، فَقَالَ: "**عَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ اعْتُرِفَتْ فَأَدِّهَا، وَإِلاَّ فَاعْرِفْ وِعَاءَهَا وَعِفَاصَهَا**[4] **وَوِكَاءَهَا**[5] **وَعَدَدَهَا، ثُمَّ كُلْهَا، فَإِذَا جَاءَ صَاحِبُهَا فَأَدِّهَا**"[6].

فَأَدِّهَا"[6].

وَفِي البَابِ عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، وَالجَارُودِ بْنِ المُعَلَّى، وَعِيَاضِ بْنِ حِمَارٍ، وَجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ.

حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ حَدِيثٌ **حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ** مِنْ هَذَا الوَجْهِ.

قَالَ أَحْمَدُ: أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا البَابِ هَذَا الحَدِيثُ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ، وَالعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ العِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ –ﷺ– وَغَيْرِهِمْ، وَرَخَّصُوا فِي اللُّقَطَةِ إِذَا عَرَّفَهَا سَنَةً، فَلَمْ يَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا أَنْ يَنْتَفِعَ بِهَا، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ.

وقَالَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ –ﷺ– وَغَيْرِهِمْ: يُعَرِّفُهَا سَنَةً فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلاَّ تَصَدَّقَ بِهَا[7].

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام ابن ماجه عن مُحَمَّد بْنِ بَشَّارٍ به بمثله[8].

وأخرجه الإمام مسلم[9] والإمام ابن ماجه[10] كلاهما من طريق عبد الله بن وهب، وأخرجه الإمام أبو داود من طريق ابن أبي فديك[11].

---

(1) ابن قدامة المقدسي، المنتخب من علل الخلال (ج1/ 57).

(2) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (ج4/ 439).

(3) [البزار: مسند البزار، 433/5: رقم الحديث2069].

(4) العِفَاص: الوِعاءُ الَّذِي تكونُ فيهِ النَّفقةُ مِنْ جِلْد أَوْ خِرقَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، مِنَ العَفْص: وَهُوَ الثَّنْيُ والعَطْف. وَبِهِ سُمِّي الْجِلْدُ الَّذِي يُجْعَل عَلَى رَأْسِ القَارُورَة: عِفَاصاً، وَكَذَلِكَ غِلافُها. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (3/ 263).

(5) الْوِكَاءُ: الخَيْط الَّذِي تُشَدُّ بِهِ الصُّرَّة والكِيسُ، وَغَيْرُهُمَا. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (ج5/ 222).

(6) [الترمذي: سنن الترمذي، الأحكام عن رسول الله –ﷺ–/ ما جاء في اللقطة وضالة الإبل والغنم ، 49/3: حديث رقم 1373]

(7) [المرجع السابق، 49/3: حديث رقم 1373]

(8) [ابن ماجه: سنن ابن ماجه، اللقطة/اللقطة، 837/2: رقم الحديث2507]

(9) [مسلم بن الحجاج: صحيح مسلم، اللقطة/اللقطة، 1349/3: رقم الحديث1722]

(10) [ابن ماجه: سنن ابن ماجه، اللقطة/اللقطة، 837/2: رقم الحديث2507]

(11) [أبو داود: سنن أبي داود، اللقطة/التعريف باللقطة، 135/2: رقم الحديث1706]

كلاهما: (ابن وهب، وابن أبي فديك) تابعا أبا بكر الحنفي في الرواية عن الضحاك بن عثمان به بمثله.

وأخرجه الإمام البخاري من طريق سفيان الثوري[1]، ومن طريق سليمان بن بلال[2].

والإمام مسلم من طريق مالك بن أنس[3].

ثلاثتهم: (الثوري، وسليمان، ومالك) عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد تابع بسراً بن سعيد في روايته عن زيد بن خالد بنحوه مع زيادة ضاله الإبل.

رجال الإسناد:

رجال إسناده ثقات، سوى:

***الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ**، قال عنه ابن حجر: "صدوق يهم"[4].

ووصفه ابن سعد بأنه: "كَانَ ثَبَتًا"[5].

وقد وَثَّقه ابن معين[6] وابن حنبل[7]، وقال أبو زرعة: "ليس بقوى"[8] وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به"[9].

قال عنه العجلي: "جائز الحديث"[10]، وذكره ابن حبان في الثقات[11].

قال عنه الذهبي: "صدوق روى عنه يحيى القطان وكان ابن المديني يلين حديثه"[12].

قالت الباحثة: هو صدوق يهم.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن لغيره بالمتابعات، وقد توبع الضحاك متابعات غير تامة من عدد من الثقات كما في تخريج الحديث.

تعليق الباحثة: هو غريب من حديث زيد بن خالد، وفي الحديث زيادة لم يذكرها الترمذي هنا لكنها موجودة في المراجع الأخرى ما في التخريج وهي جملة ضالة الإبل فزاد الراوي عند مسلم في الحديث: "قَالَ فَضَالَّةُ الْغَنَمِ؟ قَالَ: لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذِّئْبِ، قَالَ: فَضَالَّةُ الْإِبِلِ؟ قَالَ: مَا لَكَ وَلَهَا مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا تَرِدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا"[13].

---

(1) [البخاري: صحيح البخاري، اللقطة/ ضالة الإبل، 124/3: رقم الحديث2427].

(2) [البخاري: صحيح البخاري، العلم/ الغضب في الموعظة والتعليم، 30/1: رقم الحديث 91].

(3) [مسلم بن الحجاج: صحيح مسلم، اللقطة/ اللقطة، 1346/3: رقم الحديث1722].

(4) ابن حجر، تقريب التهذيب (ص279).

(5) ابن سعد، الطبقات الكبير (ص 397).

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج460/4)

(7) أحمل بن حنبل، سؤالات الأثرم لأحمد بن حنبل (ص52).

(8) أبو زرعة، الضعفاء لأبي زرعة في أجوبته على البرذعي (ج811/3).

(9) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (ج460/4).

(10) العجلي، معرفة الثقات (ص231).

(11) ابن حبان، الثقات (ج482/6).

(12) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق (ص102).

(13) [مسلم بن الحجاج: صحيح مسلم، اللقطة/ اللقطة، 1346/3: رقم الحديث1722].

الخاتمة

بعد حمدِ الله سبحانه وتعالى، والثناء عليه بما هو أهله، والصلاة والسلام على صفيه محمد بن عبد الله، وبعد:

تم بفضل من الله ومنته دراسة لموضوع " الغريب بزيادة لفظة في متن الحديث عند الإمام الترمذي دراسة تطبيقية على كتابه الجامع"، ويمكن للباحثة أن تسجل أبرز النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة، وأبرز التوصيات التي توصي بها طلبة العلم، وخاصة الراغبين في دراسة علوم الحديث فيما يلي:

أهم النتائج:

1- تخريج الحديث أول الطرق لتمييز اللفظة الغريبة في الحديث فلابد من سبر المرويات لتحديد اللفظ الغريب، ومعرفه مكان العلة.

2- قد يستغرب الترمذي الحديث لاعتبارات عديده منها أن يكون الحديث في نفسه مشهوراً، لكن يزيد بعض الرواة في متنه جملة تستغرب، فيكون غريباً لزيادة لفظة في متنه.

3-الغريب بزيادة لفظة في متنه ينقسم إلى قسمين:

أ- إذا كانت اللفظة من زيادة أحد الثقات، فتعتبر هذه الزيادة من زيادات الثقات، وتكون مقبولة حيث أن العلماء قبلوا زيادة الثقة.

ب- إذا كانت اللفظة ضعيفة من راوٍ ضعيف، فلا تعتبر زيادة ثقة، إنما قد تكون علة في الحديث.

التوصيات:

1- توصي الباحثة طلبة العلم بالاهتمام بدراسة العلوم الشرعية، وأخص بالذّكر الدراسات التي تهتم بالحديث الغريب بأنواعه، فدراسته وتمييز الصحيح من السقيم منه، يعتبر ذبّاً عن السنة النبوية، وعن الحبيب المصطفى-ﷺ-.

2- الحديث الغريب مادة خصبة للبحث والتنقيب عن الأحاديث التي صحت عن رسول الله، فليس كل غريب ضعيف

3- توصي الباحثة بضرورة البحث والتدقيق في الأحاديث التي فيها زيادة للتأكد من صحة الزيادة أو ضعفها.

4- دراسة أنواع الحديث الغريب الأخرى عند الترمذي.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أحمد، أحمد بن محمد بن حنبل. (1998م). *مسند أحمد*. تحقيق: شعيب الأرناؤوط _ عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (1422هـ). *الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المشهور بـ: صحيح البخاري*. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. ط1. دار طوق النجاة.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (1977م). *التاريخ الكبير*. تحقيق: محمد عبد المعيد خان. ط1. حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية.

الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة. (1998م). *سنن الترمذي*. تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

الترمذي، محمد بن عيسى. (1409ه). *علل الترمذي الكبير*. تحقيق: صبحي السامرائي، محمود خليل الصعيدي. ط1. بيروت: عالم الكتب.

ابن أبي حاتم ، عبد الرحمن بن محمد. (1952م). *الجرح والتعديل*. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. (2006م). *العلل*. تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي. ط1. (د. م): مطابع الحميضي.

ابن حبان، محمد بن حبان. (1973م). *الثقات*. تحقيق: محمد عبد المعيد خان. ط1. الهند: دائرة المعارف العثمانية.

ابن حجر، أحمد بن علي. (1986م). *تقريب التهذيب*. تحقيق: محمد عوامة. ط1. سوريا: دار الرشيد.

ابن حجر، أحمد بن علي. (1405هـ). *تغليق التعليق على صحيح البخاري*. تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي. ط1. بيروت: دار عمار.

ابن حجر، أحمد بن علي. (2000م). نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر. تحقيق: نور الدين عتر. ط3. دمشق: مطبعة الصباح.

ابن خزيمة، محمد بن إسحاق. (1983م). *صحيح ابن خزيمة*. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. بيروت: المكتب الإسلامي.

أبو داود، سليمان بن الأشعث. (د. ت). *سنن أبي داود*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (د. ط). بيروت: المكتبة العصرية.

الذهبي، محمد بن أحمد. (1963م). *ميزان الاعتدال في نقد الرجال*. تحقيق: علي محمد البجاوي. ط1. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.

الذهبي، محمد بن أحمد. (2003م). تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام. تحقيق: بشار عوّاد معروف. ط1. دار الغرب الإسلامي.

ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد. (1987م). *شرح علل الترمذي*. تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد. ط1. الزرقاء: مكتبة المنار.

ابن سعد، محمد بن سعد. (1968م). *الطبقات الكبرى*. تحقيق: إحسان عباس. ط1. بيروت: دار صادر.

ابن سعد، محمد بن سعد. الطبقات الكبرى، *القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم*. ط2. تحقيق: زياد محمد منصور. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك. (2000م). *الوافي بالوفيات*. تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. (د. ط). بيروت: دار إحياء التراث.

ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. (2002م). *معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)*. تحقيق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين الفحل. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

العجلي، أحمد بن عبد الله. (1985م). *معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم*. تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي. ط1. المدينة المنورة: مكتبة الدار.

ابن عدي، أحمد بن عدي. (1997م). *الكامل في ضعفاء الرجال*. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

العيني، محمود بن أحمد. (1412هـ). *عمدة القاري شرح صحيح البخاري*. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن فارس ، أحمد بن فارس. (1979م). *مقاييس اللغة*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط1. بيروت: دار الفكر.

الفيروز أبادي، محمد بن يعقوب. (2005م). القاموس المحيط. تحقيق/ محمد نعيم العرقسوسي. ط8. مؤسسة الرسالة.

القاري، علي بن سلطان. (د.ت). *شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر*، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، بيروت: دار الأرقم.

ابن ماجه ، محمد بن يزيد القزويني. (د. ت). *سنن ابن ماجه*. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (د. ط). (د. م): دار إحياء الكتب العربية.

ابن المديني ، علي بن عبد الله. (1404هـ). *سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني*. تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر. ط1. الرياض: مكتبة المعارف.

المزي، يوسف بن عبد الرحمن. (1980م). *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*. تحقيق: بشار عواد معروف. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

مسلم، مسلم بن الحجاج. (2005م). *المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المشهور بـ: صحيح مسلم*. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن معين، يحيى بن معين. (1979م). *تاريخ ابن معين (رواية الدوري)*. تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف. ط1. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

ابن معين، يحيى بن معين. (1985م). *معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز*. ط1. تحقيق: الجزء الأول: محمد كامل القصار، دمشق: مجمع اللغة العربية.

ابن معين ، يحيى بن معين. (1988م). *سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين*. تحقيق: أحمد محمد نور سيف. ط1. المدينة المنورة: مكتبة الدار.

ابن معين ، يحيى بن معين. (1988م). *سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين*. تحقيق: أحمد محمد نور سيف. ط1. المدينة المنورة: مكتبة الدار.

ابن معين، يحيى بن معين. (د.ت). *تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)*. تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف. (د.ط). دمشق: دار المأمون للتراث.

ابن معين، يحيى بن معين. (د.ت). *من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)*. تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف. (د. ط). دمشق: دار المأمون للتراث.

ابن معين ، يحيى بن معين. *الجزء الثاني من حديث يحيى بن معين الفوائد رواية: أبي بكر المروزي*. تحقيق: خالد بن عبد الله السيت، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الاولى، 1419هـ – 1998م.

المليباري، حمزة عبد الله. (1423ه). *نظرات جديدة في علوم الحديث دراسة نقدية ومقارنة بين الجانب التطبيقي لدي المتقدمين والجانب النظري لدي المتأخرين، ويليه ملحقان: الأول: الحديث المعلول – قواعد وضوابط . الثاني: الإستخراج في كتب المصطلح*. ط2. بيروت: دار ابن حزم.

المليباري، حمزة عبد الله. (1423ه).عُلوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد. ط1. دار ابن حزم.

المليباري، حمزة عبد الله. (2001م). الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث و تعليلها. ط2. بيروت: دار ابن حزم.

النسائي، أحمد بن شعيب. (1396هـــ). *الضعفاء والمتروكون*. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. ط1. حلب: دار الوعي.

النسائي، أحمد بن شعيب. (1423هـــ). *ذكر المدلسين*. تحقيق: الشريف حاتم بن عارف العوني. ط1. مكة: دار عالم الفوائد.

النسائي، أحمد بن شعيب. (1986م). *السنن الصغرى للنسائي*. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط2. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.

النسائي، أحمد بن شعيب. (2001م). *السنن الكبرى*. تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.